

الحد الأدنى للأجور «حبر على ورق»: قانون لا ينفذ وعمال بلا حماية وشركات تبحث عن باب للهروب



الثلاثاء 7 يوليو 2026 08:00 م

عاد ملف الحد الأدنى للأجور إلى واجهة النقاش مع انطلاق العام المالي الجديد، بعدما كشفت الوقائع عن فجوة واسعة بين ما تفرضه القوانين وما يحصل عليه ملايين العاملين فعلياً داخل منشآت القطاع الخاص. فرغم إلزام أصحاب الأعمال بتطبيق الحد الأدنى للأجور، لا تزال شركات تتجاهل القرار أو تعلن عجزها عن تنفيذه، بينما تتبادل الحكومة والبرلمان وأصحاب الأعمال الاتهامات، ويبقى العامل الطرف الوحيد الذي يدفع ثمن ارتفاع الأسعار وتآكل القوة الشرائية.

وتتجاوز الأزمة مجرد خلاف قانوني بين الدولة والشركات، إذ تمس نحو 14.3 مليون عامل يستوعبهم القطاع الخاص وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بينما يرجح أن يكون العدد الحقيقي أكبر بسبب اتساع دائرة العمالة غير الرسمية. ومع استمرار التضخم وارتفاع تكاليف الغذاء والسكن والمواصلات والخدمات، تحول الحد الأدنى للأجور من مجرد رقم إداري إلى مسألة تتعلق بالقدرة على البقاء ومواجهة أعباء الحياة اليومية.

قانون يلزم الشركات وتطبيق غائب عن أرض الواقع

تكشف المناقشات الدائرة بشأن الحد الأدنى للأجور عن تناقض صارخ بين وضوح النصوص القانونية وضعف التنفيذ. فقانون العمل رقم 14 لسنة 2025 ألزم جميع منشآت القطاع الخاص بتطبيق قرارات المجلس القومي للأجور، ما يعني أن الالتزام بالحد الأدنى لم يعد مسألة طوعية أو امتيازاً تمنحه الشركة للعامل متى أرادت، وإنما أصبح حقا قانونيا واجب التنفيذ.

لكن الواقع العملي يبدو مختلفاً. فاستمرار الجدل بشأن عدم التزام بعض الشركات يكشف أن القرار لم يتحول إلى قاعدة نافذة في جميع المنشآت، وأن بعض أصحاب الأعمال لا يزالون يتعاملون معه باعتباره عبئاً قابلاً للتفاوض أو التأجيل. وبينما ترتفع أسعار السلع والخدمات بوتيرة متسارعة، يظل كثير من العمال عالقين عند أجور لا توفر الحد الأدنى من متطلبات المعيشة.

وتزداد خطورة المشكلة بسبب حجم القطاع الخاص في سوق العمل المصري. فالحديث عن نحو 14.3 مليون عامل يعني أن أي فشل في تطبيق الحد الأدنى للأجور لا يؤثر على حالات فردية، وإنما يضرب ملايين الأسر التي تعتمد بصورة مباشرة على دخل العامل. ومع وجود عمالة غير رسمية لا تظهر بالكامل في الإحصاءات، تصبح دائرة المتضررين أوسع من الأرقام المعلنة.

وفي الوقت الذي يفترض فيه أن تكون الحكومة الجهة المسؤولة عن ضمان تنفيذ القانون، تكشف الأزمة عن غياب آلية واضحة وسريعة للتحقق من التزام الشركات. فلا يكفي إصدار قرار أو إدراجه في قانون، إذا لم تصاحبه رقابة حقيقية وعقوبات فعالة وآليات تمكن العامل من المطالبة بحقه دون الخوف من الفصل أو التضييق.

ويصبح الحد الأدنى للأجور، في هذه الحالة، مجرد حبر على ورق. فالقيمة الحقيقية لأي قانون لا تقاس بصياغته، وإنما بقدرته على حماية الفئات التي صدر من أجلها. وعندما يظل العامل عاجزاً عن الحصول على الحد الأدنى المقرر قانوناً، فإن المشكلة لا تكون في نقص النصوص، بل في ضعف التنفيذ وغياب الردع.

شركات متعثرة أم بوابة خلفية للتهرب من حقوق العمال

أعاد موقف رئيس لجنة القوى العاملة بمجلس النواب، محمد سعفان، الجدل حول كيفية التعامل مع الشركات التي تعلن عدم قدرتها على تطبيق الحد الأدنى للأجور فقد دعا إلى مراعاة أوضاع المنشآت غير القادرة ماليا، محذرا من أن فرض الغرامات عليها قد يؤدي إلى إغلاقها، بما يعكس سلبا على العمال أنفسهم

ويطرح هذا الموقف معضلة حقيقية بين حماية حقوق العامل والحفاظ على فرص العمل، لكنه يفتح في الوقت نفسه الباب أمام سؤال أكثر خطورة: من يحدد أن الشركة متعثرة فعلا، ومن يضمن ألا تتحول دعوى التعثر إلى وسيلة دائمة للهروب من دفع الأجور المستحقة

فالقيدات العمالية رفضت أي اتجاه لمنح أصحاب الأعمال استثناءات، معتبرة أن الحد الأدنى للأجور حق قانوني وليس ميزة اختيارية ويرى القيادي العمالي محمد ربيع أن منح إعفاءات لبعض المنشآت يمثل «بوابة خلفية» للتوصل من المسؤوليات الاجتماعية، خاصة أن العامل شريك أساسي في العملية الإنتاجية، ولا يجوز أن تتحول حقوقه إلى أول بند يتم التضحية به عند الحديث عن الأزمات المالية

وتبدو مخاوف القيادات العمالية منطقية في ظل غياب آليات دقيقة للفصل بين الشركات المتعثرة فعلا وتلك التي تستخدم التعثر ذريعة لتقليل النفقات على حساب العمال فالسماح باستثناءات واسعة وغير منضبطة قد يشجع منشآت أخرى على تقديم الطلب نفسه، وينتهي الأمر بتفريغ قرار الحد الأدنى من مضمونه

وفي المقابل، لا يمكن تجاهل أن بعض الشركات قد تواجه بالفعل أزمات مالية حقيقية لكن معالجة هذه الأزمات يجب ألا تبدأ بتحميل العامل وحده الفاتورة فإذا كانت الدولة ترى ضرورة الحفاظ على منشأة متعثرة لحماية فرص العمل، فيجب أن تكون هناك حلول مالية أو ضريبية أو تمويلية واضحة، بدلا من تجميد حق العامل في الأجر

ويكشف هذا الجدل أن الأزمة تحتاج إلى نظام شفاف يحدد معايير التعثر، ويخضع الشركات للفحص المالي والميداني، ويضع سقفا زمنيا لأي إجراءات استثنائية إن وجدت، مع ضمان ألا تتحول إلى وضع دائم أما ترك الملف للتقديرات العامة، فيعني أن العامل سيظل الطرف الأضعف في كل مرة يعلن فيها صاحب عمل أنه غير قادر على الدفع

ألفا شركة بلا فحص وحكومة تؤجل مواجهة الأزمة

يكشف ما طرحه النائب إيهاب منصور عن أحد أكثر أوجه الأزمة خطورة، بعدما أشار إلى أن نحو ألفي شركة تقدمت بطلبات تعلن فيها عدم قدرتها على تطبيق الحد الأدنى للأجور، بينما لم تجر الجهات المختصة دراسات ميدانية للتحقق من أوضاع هذه المنشآت أو الفصل في طلباتها

هذا الرقم يعكس حجم المشكلة، لكنه يكشف أيضا ضعف تعامل الحكومة معها فإذا كانت ألفا شركة تطلب الاعتراف بتعثرها، فإن ترك هذه الطلبات دون فحص أو حسم يعني استمرار آلاف العمال في منطقة رمادية، لا يحصلون على كامل حقوقهم، ولا يعرفون ما إذا كانت شركاتهم متعثرة فعلا أم تستخدم غياب الرقابة للهروب من الالتزام

وأكد إيهاب منصور أن قانون العمل الحالي لم يمنح استثناءات من تطبيق الحد الأدنى للأجور، وأن الاستثناءات الواردة تتعلق بالعلاوات في حالات محددة وبذلك يصبح الالتزام واجبا قانونيا على جميع المنشآت، وهو ما يزيد من مسؤولية الجهات التنفيذية في ضمان التطبيق

لكن النائب نفسه دعا إلى وضع آلية تشريعية للتعامل مع الشركات التي يثبت تعثرها فعليا، وهو طرح يوضح الحاجة إلى معالجة دقيقة لا تسقط حق العامل ولا تدفع المنشآت القادرة على الاستمرار إلى الإغلاق غير أن الوصول إلى هذا التوازن يظل مستحيلا من دون بيانات وفحص ومراجعة فعلية لأوضاع الشركات

ولا تتوقف الأزمة عند تطبيق الحد الأدنى الحالي، بل تمتد إلى قيمته نفسها فمع ارتفاع أسعار السلع والخدمات وتغير الأوضاع الاقتصادية بسرعة، تصبح مراجعة الحد الأدنى بصورة دورية ضرورة لحماية القوة الشرائية للعاملين فالأجر الذي قد يبدو مناسباً عند صدور القرار يمكن أن يفقد جزءا كبيرا من قيمته خلال فترة قصيرة بفعل التضخم

وتكشف الأزمة في مجملها أن المشكلة ليست فقط في رقم الحد الأدنى، بل في منظومة كاملة تبدأ من تحديد القيمة، وتمر بآليات التطبيق والرقابة، وتنتهي بقدرة العامل على الحصول على حقه وبين كل هذه المراحل، يظل التنفيذ هو الحلقة الأضعف

ومع بداية العام المالي الجديد، لا يحتاج العامل إلى المزيد من التصريحات عن التوازن بين أصحاب الأعمال والعمال، بقدر ما يحتاج إلى قانون ينفذ بالفعل فالحد الأدنى للأجور الذي لا يصل إلى العامل ليس حماية اجتماعية، والقرار الذي لا تراقب الدولة تطبيقه لا يغير الواقع، وإنما يضيف ورقة جديدة إلى ملف الحقوق المؤجلة

ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه هو: كم عاما يحتاج العامل حتى يتحول حقه المكتوب في القانون إلى مبلغ حقيقي يتقاضاه في نهاية الشهر؟ وحتى تأتي الإجابة، سيظل الحد الأدنى للأجور بالنسبة إلى آلاف العمال مجرد رقم معلن، بينما تستمر الحياة والأسعار في تجاوزهم كل يوم